

تقرير

جواب السلطة على المطالب: القمع

أكثر من 40 معتقلاً ومعتقلاً بحسب لجان المحامين. وأكثر من 21 جريحة وجريحاً نقلوا إلى المستشفيات غير الذين رفضوا ترك الساحة. بحسب إعلان الطيب الأحمر اللبناني. هذه هي حصيلة يوم القمع الوحشي أمس لحركة الاحتجاجات السلمية. التي راضقت انقياد جولة الحوار الثانية بين الزعماء. إلا أن هذه الحصيلة ليست نهائية. فالذين أخذوا قرار القمع ووقفوا الغطاء له ومهددوا لتنفيذه بجملة واسعة من المواضع والشائعات والتضارير الأمنية المثيرة للغيان قبل المخاوف. لفتحوا أيضاً إلى أن في جعبتهم تجربة «البلطجية». واجروا تمريناً عليها أمس



عناصر لباس مدني ينتقون متظاهرين محددين ويقتلونهم في ما يشبه عمليات الخطف (مروان طحطم)

لاستخدام العنف المفرط. لم تحدث مناوشات كما في السابق، بدأ الضرب بالهراوات والركل والسحل والاعتداء على الصحفيين وتنفيذ حملة اعتقالات ممنهجة ومنظمة بحق ناشطين في الحراك... هكذا من دون أي مقدمات.

يشير بعض المنظمين إلى واقعتين حصلتا أمس كانتا الأبلغ تعبيراً عن نية السلطة المسبقة بضرب الحراك بأسرع ما يمكن وبأي طريقة ممكنة. الواقعة الأولى عندما منع المتظاهرون بالقوة من قطع الطريق العام بالقرب من خيم المضربين عن الطعام أمام مقر وزارة البيئة في مبنى العازارية. ضربوا بقسوة ووحشية حتى أبعدها إلى تحت جسر فؤاد شهاب، ومن جلس منهم أرضاً دُعس ولُبط. أما الواقعة الثانية، فحصلت في المكان نفسه، مع فارق زمني بين الواقعتين، إذ قاد الملازم الأول في قوى الأمن الداخلي يُدعى ح. د. مجموعة من الشبان المحسوبين على حركة أمل، وعمد إلى تكسير خيم المضربين عن الطعام وضربهم مع جميع الموجودين في المكان، ونقل أحد المضربين إلى المستشفى للمعالجة من رضوض جسيمة. وحصل كل

حسين مهدي

ليست فرق مكافحة الشغب وحدها استحوذت أمس على مشهد القمع الوحشي لمتظاهرين ومنتظاهرات ينادون بالسلمية، بل قوى الأمن الداخلي كلها بذكورها وإناثها، وبعناصرها في لباسهم الرسمي أو في لباسهم المدني، وكذلك «البلطجية» الذين استقدموا تحت نظر القوى الأمنية الرسمية كتمرين لما رده بعض الزعماء عن «الدمار الشامل» الذي ستحدثه «الحركة المدنية». لم يقتصر المشهد على عنف الدولة، بل تخطاه إلى عنف من نوع: «يلي بجيب سيرة الرئيس نبيه بري بدنا ندعسوا».

يبدو أن المتحاورين داخل المجلس النيابي اتخذوا قرار قمع الاحتجاجات بالإجماع، لم يخرج أي منهم ليستنكر ما جرى، بل إن بعضهم زعم أنه لم يعلم بما يجري. إلا أنه في المقلب الآخر، أي لدى المحتجين والمحتجات، كانت القناعة تامة: «قرروا ضرب الحراك الشعبي بأي شكل». ما جرى أمس كان مقصوداً. لم يكن هناك أي مبرر لدى القوى الأمنية

لم يسلم الصحفيون من استهداف عناصر الأمن لهم، مصور وكالة (أ ف ب) أنور عمرو، ضرب بهراوات مكافحة الشغب على كتفه ورأسه، وكُسرت نظارته الطبية. ولحق أحد عناصر فرع المعلومات بمصور «دايلي ستار» حسن شعبان، محاولاً سرقة كاميرته منه. كذلك كسر عناصر مكافحة الشغب إحدى كاميرات النقل المباشر التابعة لإحدى المحطات العربية. أثناء تخريب مناصري حركة أمل خيم المضربين عن الطعام، تعرض مصور «العربي الجديد» حسين بيضون لرشق حجر أصاب رأسه، فنقل إثر ذلك إلى المستشفى للمعالجة.

أثناء حملة الاعتقالات، اعتُقل عدد من الصحفيين، من بينهم نضال أيوب ويارا الحركة وخذلون جابر.



ذلك في وقت تراجع فيه عدد كبير من عناصر مكافحة الشغب إلى داخل مبنى العازارية، ومن بقي منهم اكتفى بمشاهدة ما يحصل، علماً أن أحد الضباط الموجودين في المكان أمرهم بالتدخل لحماية المتظاهرين والصحافيين، إلا أنهم ترددوا خوفاً من المهاجمين وقائدتهم.

نفت حركة أمل في بيان أي علاقة

أصر المهاجمون على إظهار هوياتهم بوصفهم من حركة أمل

لها بما حصل، إلا أن هجوماً ثانياً حصل بعد صدور هذا البيان، رشقوا المعتصمين في الساحة بالحجارة والكراسي، وأصر المهاجمون على الظهور أمام كاميرات التلفزيون وإعلان هوياتهم بصفتهم من «أمل» يريدون الذود عن شرف الرئيس بري. منذ التاسعة من قبل ظهر أمس، بدأت مجموعات صغيرة من الشابات والشباب بالتوافد إلى نقطة التجمع المحددة تحت مبنى النهار بالقرب من ساحة الشهداء. توقع الواصلون باعراً أن تكون التعزيزات الأمنية مشددة على المداخل المؤدية إلى ساحة النجمة، وتحديد المدخل المحاذي لمبنى النهار، على غرار ما

المجموعات تقرر اليوم خطتها: نحو التصعيد لإف

مفتوحاً إلى حين إطلاق سراح جميع المعتقلين، وحصلوا على مرادهم عند العاشرة ليلاً بإطلاق سراح سامر مازح من مخفر الجميزة، آخر المعتقلين، أمس. مئات المتظاهرين تجمعوا هاتفين بشعار واحد: «ارحل يا مشنوق». هذه المرة لم يكن وزير البيئة محمد المشنوق المتهم الأساسي، بل أصبح وزير الداخلية نهاد المشنوق مُطالباً جدياً من قبل الناس بالاستقالة الفورية بسبب الوحشية التي مارسها عناصره الأمنيين ضد المتظاهرين. تُجمع المجموعات على أن ما حصل أمس هو فصل جديد من الحراك مشابه لواقعة 22 آب، وبالتالي يتطلب الأمر الخروج بخطة سريعة وقوية لمواجهة السلطة التي كان واضحاً على ضوء الأحداث أنها قررت القضاء على الحراك. يقول أمين عام اتحاد الشباب الديمقراطي عمر ديب «إننا كسينا التحدي مع السلطة، وأثبتنا أنه لا يمكن قمعنا أو منعنا من التظاهر. فعلى الرغم من حملة الاعتقالات استمرت التحركات

أيضا الشوفيين أظهرت أجهزة السلطة جزءاً من وحشيتها. يوم المواجهات الطويل بدأ عند التاسعة صباحاً بتجمعات سلمية خجولة ليتحول سريعاً إلى موجة اعتقالات طالت أكثر من أربعين منظاهراً. الاعتقالات لم تكن بريئة، إذ كان واضحاً أن هناك مستهدفين محددين يجب إلقاء القبض عليهم. على ضوء القمع الممارس والاعتقالات المكثفة عاد الناس إلى ساحاتهم في رياض الصلح، ساحة المواجهات الأولى مع السلطة حيث أطلق الرصاص الحي والمطاطي والقنابل المسيلة للدموع على المتظاهرين وسقط عشرات الجرحى. يقول الناشط حسان الزين إن «العودة إلى ساحة رياض الصلح هي عودة إلى بدايات الإشكالات التي انطلقت من هنا، ولتثبت للسلطة أننا لسنا خائفين». أثبت الناس والمجموعات أنهم لن يتخلوا عن أي متظاهر، فتوجهوا عند السادسة مساءً إلى ساحة رياض الصلح وأعلنوا اعتصاماً



أصبح وزير الداخلية نهاد المشنوق، مطالباً جدياً من قبل الناس بالاستقالة الفورية (مروان طحطم)